جامعة بنها
كلية الحقوق
قسم الشريعة الإسلامية

رسالة دكتوراه

عنوان البحث

الحلول العملية للمشكلات القانونية والشرعية لإستخدامات الهاتف المحمول

في ضوء أحكام الفقه الإسلامي والقانون المدني المصري

مقدم من الباحث

جمال جبريل الضمراني

لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد السعيد رشدي

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق ـ جامعة بنها

والأستاذ الدكتور

محمد منصور حمزة

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق ـ جامعة بنها

للعام ١٤٣٥ هجرية ـ ٢٠١٤ ميلادية

لجنة التحكيم والمناقشة

١ ـ السيد الأستاذ الدكتور / محمد السعيد رشدي

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق ـ جامعة بنها

رئيسا

٢ ـ السيد الأستاذ الدكتور/ الشحات إبراهيم محمد منصور

أستاذ الشريعة الإسلامية وعميد كلية الحقوق ـ جامعة بنها

عضوا

٣ ـ السيدة الأستاذة الدكتورة / نبيلة إسماعيل رسلان

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق ـ جامعة طنطا

عضوا

٤ ـ السيد الأستاذ الدكتور / محمد منصور حمزة

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق ـ جامعة بنها

مشرفا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ـ أحمده سبحانه حمد الشاكرين وأصلي وأسلم علي المبعوث رحمة للعالمين وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين ٠

أما بعد

فهذا بحث متواضع تصديت فيه قدر اجتهادي لبعض الظواهر التي تفشت في المجتمع بسبب بعض الاستخدامات الخاطئة للهاتف المحمول ٠

هذا المحمول الذي صار يتمتع بقدر كبير من التقدم والتقنيات العالية جدا حتي بتنا نسمع عن تطورات كبيرة في إمكانياته يوما بعد يوم بل ساعة بعد ساعة ٠

فقد استطاعت التقنية الجديدة والعالية جدا في تكنولوجيا الهاتف المحمول مع الكثير من إستخداماته الخاطئة والصحيحة علي حد سواء أن تثير الجدل بين الكثير من علماء الشريعة الإسلامية وعلماء القوانين الوضعية بسبب ما تثيره بعض تلك الاستخدامات من مشكلات متعددة شرعية وقانونية حتي أصبح الأمر ملحا جدا في ضرورة البحث عن حلول عملية لهذه المشكلات من الناحيتين الشرعية و المدنية كل علي حده ومدي جواز الربط بينهما معا ٠

ولا أدل علي ذلك من قيام كلية الحقوق جامعة بنها تحت إشراف عميد الكلية السيد الأستاذ الدكتور / الشحات إبراهيم منصور ـ بأن تخصص مؤتمرها العلمي السنوي الرابع ـ لمناقشة المشاكل المتعلقة بالهاتف المحمول من كافة النواحي الاقتصادية والقانونية وأثرها علي الفرد والأسرة والمجتمع تحت عنوان : الجوانب القانونية والإقتصادية للهاتف المحمول وذلك في الفترة من ٢٧ : ٢٨ من شهر أبريل عام ٢٠١٠ ميلادية الموافق شهر جمادي الأول من عام ١٤٣١ هجرية ، والذي شارك فيه العديد من العلماء والباحثين من مختلف الكليات والجامعات ، ولعل هذا المؤتمر هو أحد أقوي الأسباب الدافعة والمشجعة لي علي القيام بهذا البحث المتواضع بإرشاد وتوجيه من أستاذاي الجليلان :

الأستاذ الدكتور / محمد منصور حمزة أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة بنها ، والأستاذ الدكتور / محمد السعيد رشدي أستاذ القانون المدني

بكلية الحقوق جامعة بنها ، واللذان كان لهما الفضل الأكبر في نصحي وتوجيهي لإختيار البحث والرسالة في هذا الموضوع بالذات ، فجزاهم الله عني خير الجزاء ٠

وقد حوت هذه الرسالة بين دفتيها فصل تمهيدي وأربعة أبواب وخاتمة وتوصيات وقائمة بالمراجع العلمية وفهرست بالموضوعات التي تحتويها أوجزها فيما يلي :

<u>الفصل التمهيدي : ويتكون من مبحثين :</u>

المبحث الأول :

يتناول مفهوم الإتصالات في العصور القديمة ومراحل تقدمها المختلفة

<u>والمبحث الثاني :</u>

يتناول تطور الاتصالات منذ العصور الوسطي مرورا بعصر النهضة وصولا للعصر الحالي وظهور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وانتشارها علي نطاق واسع ٠

<u>أما الباب الأول من هذه الرسالة فقد جاء تحت عنوان :</u>

تعريف الهاتف المحمول : نشأته وتطوره ومخاطره وضوابط استخداماته في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وهو يتكون من ثلاثة فصول :

<u>الفصل الأول :</u>

ويتناول تعريف الهاتف المحمول ونشأته وتطوره وخصائصه ودوافع استخداماته ومخاطره وأضراره من النواحي الأخلاقية والصحية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها ، وذلك في أربعة مباحث متتالية ٠

أما الفصل الثانى :

فيتناول الحق في الخصوصية واحترام الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، كما يتناول قاعدة لاضرر ولا ضرار وتطبيقاتهما العملية علي الهاتف المحمول ، كما تحدثت فيه أيضا عن التعزير كأحد العقوبات الشرعية التي يمكن تطبيقها علي بعض إستخدامات الهاتف المحمول مع بيان معني العقوبة التعزيرية والحكم الشرعي للتعزير عند فقهاء الشريعة الغراء .

وأما الفصل الثالث :

فيتناول نظرية أو فقه سد الذرائع في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها العملية علي الإستخدامات الخاطئة للهاتف المحمول ، كما تحدثت فيه عن موقف الشريعة من التجسس الصوتي والمرئي عبر الهاتف المحمول وكيفيتيهما ، كما بينت موقف الشريعة الغراء من إستخدام المحمول في تصوير المشاهد العارية وموقف الشريعة الإسلامية من تحميل المواد الجنسية المحرمة علي الهاتف المحمول ـ وهو يتكون من ثلاثة مباحث

وأما الباب الثاني من هذه الرسالة :

فقد جعلته لمناقشة مشكلات شرعية وقانونية كبيرة وحساسة تتم عبر الهاتف المحمول ألا وهي : مشروعية الزواج والطلاق عن طريق الهاتف المحمول ، ويتكون من ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

ويتناول الموقف الفقهي من بعض الإستخدامات الخاطئة للمحمول مثل مشروعية الزواج عن طريق الإنترنت وإنعقاد الزواج عن طريق رسائل الهاتف

ثم تناولت فيه بيان الفرق بين التعبير عن الصيغة بالرسالة الشفهية والمكتوبة وعلاقتها بالهاتف المحمول وكل ذلك في ثلاثة مباحث

أما الـفـصـل الثاني :

فيتناول تعريف الطلاق وأسبابه وحكمته ومشروعيته والطلاق باللفظ وبالكتابة المستبينة وغير المستبينة وعلاقة ذلك بالطلاق عن طريق الهاتف المحمول ويتكون من ثلاثة مباحث ٠

والفصل الثالث :

يتناول مشروعية الطلاق اللفظي الحاصل عن طريق الهاتف المحمول و كيفية حدوثه وحكمه شرعا وقانونا ، والشروط الشرعية الواجب توافرها في رسالة المحمول التي يصح بها الطلاق من عدمه ، كما تناولت موقف قانون الأحوال الشخصية المصري الجديد من الطلاق الحاصل عن طريق الهاتف المحمول لفظا ورسالة ـ وهو يتكون أيضا من ثلاثة مباحث ٠

وأما الباب الثالث :

فقد تحدثت فيه عن أثر المحمول علي بعض الظواهر السلبية والإيجابية في المجتمع ودور الهاتف المحمول في أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة وأثر المحمول علي تسهيل عمليات التجسس علي مختلف الدول ومن بينها مصر وهو يتكون من أربعة فصول كالتالي :

الفصل الأول :

ويتناول أثر الهاتف المحمول كأحد العوامل الحديثة لتقوية روابط صلة الأرحام وتأثير المحمول علي أخلاقيات الشباب والأطفال ودور أولياء الأمور في الرقابة والمنع ويتكون من مبحثين ٠

والفصل الثاني :

يتناول الحديث عن حكم رنات الهاتف المحمول في المساجد وأثر استخدام المحمول أثناء قيادة السيارات وفي الجامعات وأماكن العلم والعمل المختلفة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ويتكون من ثلاثة مباحث ٠

أما الفصل الثالث :

فيتناول الحديث عن مشروعية محادثة الخاطب لخطيبته عبر الهاتف المحمول ومدي جواز أن يختلي المسلم بامرأة أجنبية عن طريق المحمول والضوابط الشرعية لذلك ويتكون من مبحثين

والفصل الرابع :

يتناول الحديث عن الهاتف المحمول ودوره في أحداث ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ المجيدة كما تحدثت فيه عن أثر إستخدام المحمول في تسهيل عمليات التجسس علي نطاق واسع علي مختلف الدول ومن بينها مصر ـ ويتكون من مبحثين

وأما الباب الرابع والأخير :

فهو يتناول البحث في المسئولية العقدية والتقصيرية لعقود الهاتف المحمول والتعويض عن الأضرار الناجمة عنها ويتكون من ثلاثة فصول : وذلك علي النحو التالي :

الفصل الأول :

في تعريف عقود الهاتف المحمول وخصائصها وأنواعها ، كما يتناول الخصائص القانونية لعقود الهاتف المحمول والإلتزامات القانونية لطرفي عقد الهاتف المحمول ويتكون من ثلاثة مباحث ٠

أما الفصل الثاني :

فيتناول المسئولية العقدية والتقصيرية لعقود الهاتف المحمول ، كما يتحدث عن المسئولية العقدية المدنية لكل من المستخدم وشركات الهاتف المحمول ، وأيضا المسئولية الموضوعية وعلاقتها بالمسئولية التقصيرية وذلك في مبحثين ٠

وأما الفصل الثالث :

فيتحدث عن الحماية القانونية والحق في التعويض عن الأضرار الناجمة عن إستخدامات الهاتف المحمول وشبكاته وأبراجه ، كما يتناول تباين الأدلة العلمية حول الأضرار الناجمة عن شبكات وأبراج الهاتف المحمول وصعوبة إثباتها ، ثم يتناول الحلول المقترحة بشأن التعويض عن أضرار الهاتف المحمول وشبكاته وأبراجه وذلك في أربعة مباحث ٠

وفي خاتمة هذا البحث ركزت على مجموعة من التوصيات والمقترحات التي جاءت بصلب هذا البحث ومن أهمها :

أولا :

يطالب الباحث المشرع المصري بسرعة العمل علي إصدار تشريعات تغلظ العقوبات علي شركات المحمول التي لا تلتزم بضوابط وشروط السلامة التي قررتها المنظمات العالمية والقوانين المحلية بشأن ضوابط تركيب وتشغيل هوائيات وشبكات وأبراج المحمول ، خاصة تلك المقامة في المناطق المأهولة بالسكان ٠

ثانيا :

تطبيق مبدأ الخطأ غير المغتفر علي شركات الهواتف المحمولة :
وذلك في حالة عدم إلتزام شركات المحمول بتطبيق ما ورد بالتوصية السابقة وأهمها الإلتزام بالمواصفات القياسية العالمية فيما يتعلق بعوامل الإشعاع المنبعثة عن شبكات وأبراج المحمول ٠

ثالثا :

تطبيق المبدأ الوقائي علي وقائع الأضرار الناجمة عن شبكات وأبراج المحمول : بحيث يمكن رفع دعوى المسئولية لمنع وقوع أي ضرر وشيك باعتبار أن هذه المسئولية تقوم علي المبدأ الوقائي ، الذي يكفي فيه أن تكون هناك مخاطر

صحية محتملة و إفتراضية تعتمد علي مجموعة من الأدلة العلمية المعقولة وهو ما يوصي به الباحث ٠

رابعا :

تعديل القوانين الخاصة بمكافحة التجسس والحفاظ علي الأمن القومي :
حيث تبين بما لايدع مجالا للشك خطورة الهاتف المحمول وأثره علي الأمن القومي المصري حيث يسهل من خلاله التجسس علي المنشآت العسكرية والحيوية للبلاد لذلك وجب صدور تشريعات تغلظ العقوبة علي الجاسوس ومعاونيه لتصل إلي الإعدام شنقا سواء بيننا وبين تلك الدولة معاهدات صداقة أم لا يوجد ٠

خامسا :

يهيب الباحث بالسلطات المختصة أن تصدر قانونا ذا عقوبات رادعة تلزم جميع شركات الهواتف المحمولة في مصر بأن لا يتم تشغيل أي شريحة إلا وتحتوى علي قاعدة بيانات كاملة ومستوفاة من خلال بطاقة الرقم القومي لكل من يريد تشغيل أي شريحة لحسابه وذلك حتي يتسني معرفة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم بكل سهولة ويسر ٠

وأخيرا :

فقد إنتهيت من هذا البحث بعد الخاتمة والتوصيات إلي بيان بالمراجع العلمية القديمة والحديثة التي استقيت منها معلوماتي عن هذا البحث ، ثم ختمت البحث بفهرست شامل يحتوي علي جميع مواضيع الرسالة وأرقام الصفحات التي تحتويها رؤوس المواضيع مثل الأبواب والفصول والمباحث والمطالب وغيرها

وأرجو من الله سبحانه وتعالي أن أكون قد وفقت إلي الصواب في هذا البحث وأن ينتفع به كل طالبي العلم ، هذا ويمكن الرجوع إلي أصل هذه الرسالة بمكتبة كلية الحقوق جامعة بنها لمن أراد الإستزادة ولمن أراد تفصيلات أكثر حول هذا البحث والله الموفق و المستعان ٠

الباحث